



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التغير المناخي وأثره على الفقر في العراق

ولاء علي فرحان



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

التغير المناخي وأثره على الفقر في العراق

ولاء علي فرحان*

ملخص:

جاءت أهداف التنمية المستدامة للألفية الثانية بسبعة عشر هدفاً تنموياً، كان الهدف الأول منها هو القضاء على الفقر، والهدف الثالث عشر التغير المناخي، ما يميز أهداف الأمم المتحدة أنها ذات تأثير متبادل بينها مؤثر ومتأثر ببعضها البعض، حيث إن التغيرات المناخية التي يشهدها العالم اليوم ذات تأثير مباشر على حالة الفقر. وفي العراق، هناك العديد من التحديات المناخية، حيث شهد العراق ما بعد 2003 تغيرات مناخية أثرت بشكل مباشر على حالات الفقر في العراق، وهذه التغيرات المناخية تتطلب سياسات عامة لحل مشكلة التغيرات المناخية، حيث يمكن للتدهور البيئي المناخي أن يؤثر سلباً على الإنتاج والعمل، في الخصوص تأثيرها على الشريحة السكانية الأكثر فقراً وضعفاً، ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى انخفاض أسعار النفط الدولية، مما يؤثر على المالية العامة للبلاد. حيث ننطلق من إشكالية مهمة وهي مدى تأثير التغيرات المناخية على حالة الفقر في العراق؟

أولاً: مؤشرات حالة الفقر في العراق

يُعرف الفقر بأنه «انخفاض في مستوى المعيشة عن مستوى معين ضمن معايير اقتصادية واجتماعية، ويعرف البنك الدولي الدول الفقيرة بأنها «الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد أقل من 600 دولار سنوياً، ويبلغ عددها 45 دولة، معظمها في أفريقيا، حيث يقل متوسط دخل الفرد مستوى أقل من 300 دولار سنوياً في 15 دولة».

وعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفقر بأنه «أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث إنه يشمل مظاهر متعددة تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة إلى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات».¹

1. تقرير التنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بريطانيا، 2018، بريطانيا، 2018.

* باحثة متخصصة في السياسات العامة والتنمية المستدامة.

وفق تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فيما يخص مؤشرات الفقر في العراق، جاء تقرير عام 2014 بأن مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد بقيمة (0.05)، ومؤشر السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد نسبة (13.3) من مجموع السكان، وذلك بمعدل (4236) فرداً في كل ألف نسمة، حيث بلغت نسبة شدة الحرمان (39.4%)، ونسبة السكان المعرضين للفقر المتعدد الأبعاد (7.4%)، والسكان الذين يعيشون في فقر مدقع نسبة (2.5%). وأبعاد الحرمان من الفقر العام كانت بنسبة (2.5%). ومن حيث التعليم بلغت النسبة (50.1%) وفي الصحة (38.6%) ومستوى المعيشة (11.3%)².

وإن تقرير التنمية البشرية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2015، جاء أن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بلغ قيمة (0.052)³.

في حين أن تقرير عام 2019، إن مؤشر دليل الفقر حسب السكان في الفترة بين عامي 2007-2018 بلغ نسبة (8.6%) وبلغت شدة الحرمان (37.9%)، في حين أن تقرير عام 2020 و2021، استمرت النسب بالاستقرار على نفس المؤشرات، ونرى أن هذا يعود إلى عدم توفر بيانات ومسح للسكان من قبل الحكومة العراقية⁴.

ثانياً: أشكال التغيرات المناخية في العراق

يمر العراق بالعديد من التغيرات المناخية اليوم ولأسباب عدة، وتأتي في مقدمتها مشكلة المياه، حيث تتعرض الموارد المائية في العراق لضغوطات متزايدة للعديد من الأسباب، أولها هو النمو السكاني والتطور الاقتصادي، فضلاً عن زيادة سحب المياه من البلدان الواقعة على ضفاف نهر دجلة والفرات، وبسبب استراتيجية موارد الأراضي في العراق، وهذه التأثيرات مقدر أن تؤدي إلى زيادة حرارة الأرض بدرجة واحدة مئوية، كما أنه من المتوقع أن تصل فجوة إمدادات المياه نحو (10.9) مليارات متر مكعب بحلول 2030، وإن الأمن المائي العراقي يواجه تحديات، وهذا بسبب اعتماده على التدفق المائي من الدول المجاورة، حيث إن العراق بلد مصب ينتج أكثر من (60%) من المياه خارج حدوده (تركيا-إيران-سوريا)، فضلاً عن هذا، تواجه المياه العراقية مشكلة

2. تقرير التنمية البشرية 2014 «المضي في التقدم: بناء المتعة لدرء المخاطر»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2014.

3. تقرير التنمية البشرية 2015 «التنمية في كل عمل»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2015.

4. تقرير التنمية البشرية 2019 «ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2019.

الملوحة وتدهور في التربة المرتبطة بالأنشطة البلدية الصناعية والزراعية. بالتالي، فإن عشر محافظات عراقية من أصل 18 محافظة تمتلك مرافق لمعالجة مياه الصرف الصحي، وهذا يؤدي إلى تلوث بيئي خطر، وأن ندرة المياه وقتلتها سوف تؤدي إلى مخاطر كبيرة تعود على الأراضي الزراعية التي سوف تسبب مخاطر على الأمن الغذائي من حيث زيادة ملوحة التربة وتعدد الكثبان الرملية نحو التربة، وحسب تقرير البنك الدولي، فمن المحتمل أن تنخفض نسبة المياه في العراق إلى (20%) بحلول عام 2050 بسبب التغيرات المناخية.⁵

من جهة أخرى، فإن أحد أسباب التغيرات المناخية في العراق هو الانبعاثات، حيث تضاعفت انبعاثات الكربون في العراق خلال العقد الماضي مدفوعة بالنمو السكاني، وتضاعف إنتاج النفط، ويمثل العراق نسبة (0.45%) من مجمل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، والمرتبة الرابعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد إيران والسعودية ومصر عام 2019. وأيضاً قد سجل العراق أعلى معدلات كثافة الكربون (الانبعاثات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، ويرتبط هذا بارتفاع الكثافة السكانية وما يرتبط بها من زيادة في توليد الطاقة ونقلها داخلياً، في حين أن إنتاج النفط والغاز بحد ذاته ينبعث منه كميات كبيرة من غازات الاحتباس الحراري، بسبب المواد النفطية خلال عملية استخراجها، وحرق الغاز الطبيعي وتنقيته، وتسرب الميثان على طول سلسلة قيمة إنتاج النفط والغاز، وفي النهاية، حسب تقرير البنك الدولي، يتسبب قطاع الطاقة نحو ثلث أرباع مجمل انبعاث الكربون في العراق، أي أكثر من (60%)، وكان أكثر من (98%) من كهرباء العراق أنتجت بالوقود الأحفوري عام 2019.⁶

من جهة أخرى، يتسبب قطاع الكهرباء بجملة من الانبعاثات التي تهدد البيئة والمناخ، حيث إن الاعتماد المتزايد من إنتاج الكهرباء على المولدات العامة التي تنتج انبعاثات أعلى مقارنة بمعامل الطاقة الحرارية، وفقاً لتقارير مؤسسة التمويل الدولية، حيث يحتل العراق المرتبة الخامسة في عدد المولدات العامة في العالم، تشير الحقائق حول تغير المناخ في العراق إلى أنه يُعتبر خامس أكثر البلدان عرضةً للتدهور المناخي في العالم، بالنظر إلى الظواهر المناخية العنيفة مثل ارتفاع درجات الحرارة العالية، وعدم كفاية الأمطار ونقص هطولها، والجفاف وندرة المياه، وتكرار العواصف الرملية والتربوية والفيضانات، وفي عام 2013 شهد العراق أكثر من 300 عاصفة رملية، بينما في الفترة ما بين عام 1950 إلى عام 1990 كان عدد العواصف الرملية أقل من 25 عاصفة في السنة الواحدة.

5. تقرير المناخ والتنمية في العراق، البنك الدولي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2022.

6. تقرير المناخ والتنمية في العراق، البنك الدولي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2022.

وذكر 94% من النازحين في محافظات العراق الجنوبية أن ندرة المياه كانت سبباً رئيسياً لنزوحهم⁷.

ثالثاً: العلاقة الطردية بين التغير المناخي في العراق وتفاقم حالة الفقر والفقراء

تبرز العلاقة بين تأثير التغيرات المناخية وتزايد مؤشرات الفقر في العراق، وفق البيانات الدولية التي تظهر أن العراق يعتبر من البلدان ذات الدخل المتوسط التي تسجل أعلى معدلات في الفقر، كما وضحنا سابقاً نسب الفقر في العراق، تتفاوت نسب الفقر في المناطق والجماعات الاجتماعية، حيث تُسجل المنطقة الريفية ضعف معدلات الفقر بالمقارنة مع المناطق الحضرية، وفيما يتعلق بالرفاهية بين الشمال والجنوب، حيث تعاني المناطق الجنوبية من عدم كفاية المياه الصالحة للشرب والزراعة والصناعة، وهي الأكثر عرضة لتأثيرات التغير المناخي، المتمثلة بتزايد ندرة المياه وارتفاع حاد في درجات الحرارة، وتتضمن زيادة ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة والوظائف وسبل العيش، خاصة في القطاع الخاص، مثل الوظائف المرتبطة بالزراعة وما يرتبط بها، وتأثر العمالة غير الماهرة بشكل مباشر، حيث من المتوقع أن هذه الوظائف ستخضع بنسبة (11,5%) على المدى المتوسط، وهذا ما يؤثر في حالة الفقر في العراق وزيادة أعداد الفقراء، نظراً لعدم توفر الوظائف المناسب للفئة الفقيرة من الأفراد⁸.

وإن للتغيرات المناخية أضرار صحية مثل العواصف الترابية وانبعاثات الكربون وحرق الغاز الطبيعي وعملية تكرير النفط في العراق، مما يؤدي إلى تزايد معدلات الإصابة بأمراض خطيرة مثل السرطان، مما يدعو الأفراد لترك وظائفهم وبعضهم الهجرة، وهذا يتسبب في ارتفاع معدلات الفقر في العراق وانخفاض مستوى الرفاهية.

رابعاً: المشاهد المستقبلية

هنالك مشاهد مستقبلية لتأثير التغيرات المناخية على حالات الفقر في العراق، ونوجزها

بالآتي:

المشهد الأول: يتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى استمرار وتضاعف أوضاع الفقر، حيث مع استمرار حالات شحة المياه وتزايد الانبعاثات، تزايد بالتالي مؤشرات الفقر مع استمرار انعدام

7. المصدر نفسه.

8. تقرير المناخ والتنمية في العراق، البنك الدولي، مصدر سبق ذكره.

الاستجابة الحكومية لأزمة التغير المناخي وحرمان مستمر للأفراد.

المشهد الثاني: من الممكن أن يتم تغيير الفكر المجتمعي اتجاه خطر التغير المناخي وتأثيره على حالات الفقر في العراق، قد يؤدي ذلك إلى تشكيل وعي مجتمعي ينعكس إيجاباً على سياسات الحكومة، لاتخاذ إجراءات جادة وصارمة لحل هذه الأزمة.

خامساً: التوصيات

1. وضع سياسات عامة تنموية لتخفيض انبعاثات الكربون في العراق، وتشجيع الطاقة المتجددة في العراق.
2. السيطرة على القطاع العام لإنتاج الكهرباء وإلغاء ثقافة المولدات العمومية لما تسببه من أضرار على السكان لوجودها في المناطق السكنية.
3. إيجاد حلول جادة واتفاقيات دبلوماسية مع دول الجوار لإعادة تدفق المياه إلى العراق والمحافظة على الأمن المائي.
4. معالجة ملوحة التربة وإيجاد طرق حديثة للزراعة والري، فضلاً عن دعم سكان الريف اقتصادياً ووضع خطط تنموية في هذا الصدد.

في الختام:

وفقاً لتقارير التنمية المستدامة للأمم المتحدة، فإن العراق احتل مرتبة متوسطة، وشهد ارتفاعاً في معدلات حالات الفقر عبر السنوات المختلفة، وذلك في ظل التغيرات المناخية الحادة التي تشهدها البلاد، تلك التغيرات أثرت بشكل مباشر على ارتفاع معدلات الفقر بين الفئات الاجتماعية الفقيرة وسكان الريف بشكل خاص. وبالتالي، فإن هذا التأثير يعود بنتائج سلبية على صحة الأفراد وأمنهم الغذائي، الذي يجعل رأس المال البشري مهدداً بالخطر.